وقد ضعف الاسلام والمسلمون بضعفه وكادوا يتلاشون بتلاشيه وكلام الشيخ والمفتى ينفخ روح الغيرة فى القسم الاول والثانى ليرتقوا الى القسم الثالث وكلام صاحب المقالة المقطمية يسجل عليهم بانهم من القسم الاول أو الثانى ويسمي هذا نصراً للسنة وما هو الا نصر للمقطم وتصديق له بأن العلماء قد استاؤا من كلام الشيخين ولعله هو الذى غشه أولا وصدقه ثانياً

عهدنا بهذا المغرور انه يحرّم نشر الآيات القرآنية فى الجرائد فلماذا ملأ مقالته بالآيات التي حرفها عن مواضعها ووضعها حيث شاء الهوى «يحلونه عاماً ويحرمونه عاماً» وعهدنا به يحرّم الكتابة فى الجرائد الاسلامية ولو لخدمة الملة الحنيفية والدولة العلية فكيف استحل أن يكتب فى جريدة يعتقد هو واكثر قومه ان لم نقل كلهم بانها ضد الدولة وغير خادمة للملة ؛ ألم يجد جريدة يدافع فيها عن السنة والاسلام وعلمائه الاعلام الا هذه الجريدة التى لم تنشأ لهذا القصد ولولا ارادة تأييد كلامها لما نشرت مقالته . لا نريد بهذا طعناً بالمقطم وانما نريد تفنيد هذا المغرور بما هو مسلّم عنده وسنبين وظائف العلماء فى الجزء الآتى والى الله تصير الامور .

«شبهات المسيحيين على الاسلام وحجج الاسلام على المسيحيين»

(نبذة ثالثة تابعة لما فى الجزء الخامس والجزء العاشر)

بيّنا فى الجزئين الخامس والعاشر المراد بالتوراة والانجيل عند المسلمين وهما اللذان يشهد لهما القرآن الكريم وبيّنا أنه لا نهض للمسيحيين حجة على اثبات دينهم وكتابيهم ونبوة سيدنا موسى وسيدنا عيسى عليهما السلام الا من القرآن ولا يكون القرآن حجة الا اذا كان من عند الله تعالى فعليهم ان يؤمنوا

به ويأخذوا باصلاحه ليكونوا معنا موحدين لله تعالى نعبده وحده من دون البشر كالمسيح وغيره وندعو سائر الوثنيين الى هذا الايمان الذى هو غاية ارتقاء العقل البشري وفيه السعادة والنجاة فى الآخرة مع العمل الصالح الذى يستلزمه . وقد بيّنا بالدليل المعقول نبوة نبينا عليه الصلاة والسلام وكون ماجاء به وحياً فى دروس التوحيد الذي نشر فى الجزء الماضى وسنزيده بياناً فى الدروس الآتية ان شاء الله تعالى . هؤلاء المبشرون يدعوننا الى البحث فى الدين او يدعوننا ان نؤمن بأن بعض الانبياء اله كامل وانسان كامل وان الثلاثة واحد والواحد ثلاثة حقيقة وان كان العقل ينكر ذلك ويحيله وهو محل الايمان وان ننكر بعض الانبياء ونجحد نبوته بالمرة وان قام عليها اقوى البراهين . فان كانوا يبحثون لاظهار الحق لاجل اتباعه فليجعلوا العقل أصلاً ويحكموه فى الدلائل ، والا فبماذا يميز بين الحق والباطل ؟

ان قالوا كتب الدين نقول (أولاً) بماذا ثبت هذه الكتب ؟ فان قالوا بالعقل نقول لزمكم ان العقل هو الاصل ولا يتأتى ان يحكم بصحة كتاب يشتمل على ما هو مستحيل عنده . و (ثانياً) اذا كانت كتب الاديان التي تناظرون فيها متفقة فالدين واحد والا فبماذا يرجح بعضها على بعض ؟ اليس بالعقل الذى يبين ايها أهدى وانهض بما يحتاج اليه البشر من الدين

للدين ثلاثة مقاصد تصحيح العقائد التى بها كمال العقل وتهذيب الاخلاق التى بها كمال النفس وحسن الاعمال التى تناط بها المصالح والمنافع وبها كمال الجسد . فاذا حكّمنا عاقلاً لم يسبق له تقليد المسلمين ولا تقليد النصارى فى الدين وكلفناه ان ينظر ايّ الدينين وفّى هذه المقاصد الثلاثة حقها بحسب العقل السليم فبماذا يحكم ؟

يرى المسلمين مجمعين على ان العقائد لا بد ان تكون ادلتها يقينية لان كتابهم يقول فى الظن الذي هو دون مرتبة اليقين فى العلم « ان الظن لا يُغنى من الحق شيئاً » ويقول فى الذين احتجوا على شركهم بمشيئة الله تعالى « هل عندكم من علم فتخرجوه لنا ان تتبعون الا الظنّ وان انتم الا تخرصون » ويقول « قل هاتوا برهانكم ان كنتم صادقين » ويقول عند ذكر الآيات التى يقيمها على العقائد « ان فى ذلك لآيات لقوم يعقلون » « ان فى ذلك لآيات لاولى النهى » اي العقول . ويرى المسيحيين مجمعين على ان اصل اعتقادهم فوق العقل وانه يحكم باستحالته وعدم امكان ثبوته . ولا شك انه هذا العاقل يحكم بان عقائد المسلمين هى الحقة الصحيحة ولا يلتفت الى قول صاحب ابحاث المجتهدين وغيره : ان ذلك بحث فى كنه ذات الله تعالى ولا يعرف كنه الله الا الله باتفاق المسلمين وغيرهم . لان فرقاً عظيماً بين مايثبته العقل بالدليل ولكنه لا يعرف كنهه وبين ما ينفيه ويجزم بعدم امكان تحققه ومثال ذلك اننا نثبت المادة بصفاتها وخواصها وآثارها ولا نشك فى وجودها ولكننا لا نعرف كنه حقيقتها بل لم يصل العقل الى معرفة كنه شيء من هذه المخلوقات وانما عرف الظواهر والصفات . كذلك التوراة تصف الله تعالى بصفات يرفضها العقل كقوله فى الباب السادس من سفر التكوين « فحزن الرب انه عمل الانسان فى الارض وتأسف فى قلبه فقال امحوا عن وجه الارض الانسان الذي عملته » وهذا يدل على انه كان جاهلاً وعاجزاً تعالى الله عن ذلك علوّاً كبيرا

ثم ينظر هذا العاقل والحكم العادل فى المقصد الثانى وهو تهذيب الاخلاق فيرى التعاليم الاسلامية فيه قائمة على اساس العدل والاعتدال من

غير تفريط ولا إفراط مع استحباب العفو والصفح والاحسان لقول كتابها « ان الله يأمر بالعدل والاحسان وإيتاء ذى القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغي يعظكم لعلكم تذكرون » فسر البيضاوي الفحشاء بالافراط فى قوة الشهوة البهيمية والمنكر بالافراط فى قوة الغضب الوحشية . وقوله « اعدلوا هو اقرب للتقوى ولا تنسوا الفضل بينكم » وقوله « والذين اذا انفقوا لم يُسرفوا ولم يقتُروا وكان بين ذلك قواماً » الى غير ذلك من الآيات الكثيرة عامة وخاصة . ويرى التعاليم المسيحية مبنية على التفريط والافراط . يقول كتابهم « احبوا اعداءكم باركوا لاعينكم » كما فى انجيل متى ٥ : ٤٤ وهذا افراط فى الحب لا يقدر عليه البشر لان قلوبهم ليست فى ايديهم . ويقول فى انجيل لوقا ١٩ — ٢٧ « اما اعدائى أولئك الذين لم يريدوا ان احكم عليهم فأتوا بهم الى هنا واذبحوهم تحت اقدامى » وفى الباب ١٤ من انجيل لوقا « ٢٥ وقال لهم ان كان احد يأتى الىّ ولا يبغض اباه وامه وامرأته واولاده واخوته حتى نفسه ايضاً فلا يصلح ان يكون لى تلميذاً » وهذا تفريط فى الحب إفراط وغلو فى البغض ومثل هذا كثير . ولا شك ان هذا العاقل يحكم لدين الاعتدال على دين التفريط والافراط لان الاول يرقّي النفوس البشرية ويعزها كما قال تعالى « ولكن العزة لله ولرسوله وللمؤمنين » والآخر يذلها كما قال « من ضربك على خدك الايمن فأدر له الايسر » وغير ذلك مما فى معناه

واما المقصد الثالث وهو الاعمال الحسنة التى ترقي النوع الانسانى فى روحه وجسده فيرى فى الاسلام كل عبادة منها مقرونة بفائدتها ككون الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر وكون الصوم يفيد التقوى وكون العبادة فى الجملة

ترضى الله تعالى لقوله « وابتغاء مرضاتي » الى غير ذلك مما يزكي النفس ويرقي الروح ولا يرى مثل هذا فى كتب الاخرين وانما يرى فى التوراة التى هى كتاب الاحكام المسيحية ولكن المسيحيين يؤمنون بها قولا لا فعلاً أنّ احكام العبادات معللة بالحظوظ الدنيوية كقولها فى الباب الرابع من سفر التثنية « ٤٠ واحفظ فرائضه التي انا اوصيك بها اليوم لكي يحسن اليك والى اولادك من بعدك » وكتعليل مشروعية الاعياد فى الباب ٢٣ من سفر الخروج من العدد ١٤ - ١٦ بالحصاد والزراعة وبالخروج من مصر . فاين هذا من بيان حكمة عيد الفطر فى قوله تعالى « ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هداكم ولعلكم تشكرون »

ويرى احكام المعاملات الاسلامية مبنية على أساس قاعدة درء المفاسد وجلب المنافع باتفاق المسلمين وأن كليات هذه الاحكام خمسة يسمونها « الكليات الخمس » وهى حفظ الدين والنفس والعرض والعقل والمال ويرى أن الشريعة الاسلامية ساوت فى الحقوق بين من يدين بها وغير من يدين بها ويراها تأمر بكشف اسرار الكون واستخراج منافعه بمثل قوله تعالى « وسخر لكم ما فى السمواتِ وما فى الارض جميعاً منه » . ويرى التوراة والانجيل لم يجمعا هذه المنافع فى احكامها بل يخالفانها كثيراً . فالوصية التاسعة « لا تشهد على قريبك بالزور » فاين هذا التقييد بالقريب من امر القرآن « يا أيها الذين آمنوا كونوا قوّامين بالقسط شهداء للهِ ولو على انفسكم أو الوالدَين والأقربينَ إن يكن غنياً او فقيراً فاللهُ أولى بهما فلا تتبعوا الهوى أن تعدلوا وإن تلْوُوا أو تعرضوا فان الله كان بما تعملون خبيراً » وغير ذلك من الآيات . وفى الباب الرابع عشر من سفر تثنية

الاشتراع اباحة المسكر وسائر الشهوات على الاطلاق ونصه : « وأنفق الفضة فى كل ما تشتهى نفسك فى البقر والغنم والمسكر وكل ما تطلب منك نفسك وكُلْ هناك أمام الرب وافرح انت وبيتك » . وفى الباب السادس من انجيل متى « ٢٥ لا تهتموا لحياتكم بما تأكلون وتشربون ولا لاجسادكم بما تلبسون » وفى موضع آخر « لا تشتغلوا من اجل الخبز الذي يفنى » يأمرهم بهذا مع ان الخبز أهم المهمات عندهم حتى أمروا أن يطلبوه فى صلاتهم بقوله « خبزنا كفافنا اعطنا اليوم » فما هذا التناقض .

لا تأمر هذه الكتب بترك الاعمال للدنيا فقط بل ليس للاعمال الصالحة فيها قيمة ولا منفعة مطلقاً قال بولس فى رسالته الى اهل رومية ١٤ — ٤ « أما الذى يعمل فلا تحسب له الاجرة على سبيل نعمة بل على سبيل دَين (٥) وأما الذي لا يعمل ولكن يؤمن بالذي يبرّر الفاجر فايمانه يحسب له برّاً » . هذا والله يقول فى القرآن « ولكنّ البرّ مَن آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبيين وآتى المال على حبه ذوي القربى واليتامى والمساكين وابنَ السبيل والسائلين وفى الرقاب وأقام الصلاة وآتى الزكاة والموفون بعهدهم اذا عاهدوا والصابرين فى البأساء والضراء وحين البأس » الآية . فهل تنجح الامم بهذه الاعمال ام بايمان لاقيمة للعمل معه ؟

واثبت هذا المعنى بولس فى الباب الثالث من رسالته الى اهل غلاطية حيث ذكر ان اعمال الناموس تحت لعنة وانه لا يتبرر احد عند الله بالناموس وأن الناموس لا لزوم له بعد مجيء المسيح والمسيح نفسه يقول : ماجئت لانقض الناموس وانما جئت لأتمم . ولكن المسيحيين عملوا بقول بولس فتركوا التوراة واحكامها بالمرة وقد اباح لهم الرسل جميع المحرمات ما عدا

الزنا والدم المسفوح والمخنوق والمذبوح للأصنام (أعمال ١٥ : ٢٨ و٢٩) وكأنهم رأوا ان شريعة التوراة لا تصلح للبشر كما قال حزقيال في الباب العشرين عن الرب انه لما غضب على بني اسرائيل قال « ٢٣ ورفعت ايضاً يدي لهم في البرية لا فرقهم في الامم واذريهم في الاراضي ٢٤ لأنهم لم يصنعوا احكامي بل رفضوا فرائضي ونجسوا سبوتي وكانت عيونهم وراء اصنام آبائهم ٢٥ واعطيتهم ايضاً فرائض غير صالحة واحكاماً لا يحيون بها» وصرح حزقيال قبل هذا بان بني اسرائيل عبدوا الاصنام بعد ما انجاهم الله من مصر فليعتبر بهذا ذلك المبشر المسيحي وذلك اليهودي اللذان انكرا عليَّ ما كتبته في العدد العاشر من طلب بني اسرائيل عبادة الاصنام وزعما انه لم يقل بذلك الا القرآن (للكلام بقية)

﴿ لائحة الفقه الاسلامي* ﴾

لحضرة العالم الفاضل صاحب التوقيع

برح الخفاء وآن للحقائق ان يتبلج نورها فقد مزقت عزائم المصلحين حجب الاوهام وازالت غشاوة الابصار وللاطوار ادوار وللادوار اسرار فسبحان الظاهر الباطن.

ان لم يكن في كلماتي هذه براعة استهلال لمقصدي وفاتني منها النصيب الذي يحرص عليه كتابنا القدماء ومقلدوهم في محامد خطبهم فان فيها من قوة العزم في المقصد الاجمالي ما يعرب عنه باجمع عبارة واجمل اشارة. كلامي الآن في « الفقه الاسلامي » حملني عليه سبب شريف ذلك

(*) يراجع ما كتب في الجزء الرابع تحت عنوان (الفقه الاسلامي) فهذا جوابه